

تحليل هيكل السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 Analysis of banking market structure in Algeria during the period 2008-2016

أ.د. غوفي عبد الحميد

مخبر مالية، بنوك و إدارة الأعمال
جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر
ghoufi_unibis@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/05/25

أ. لعلام لامية

مخبر مالية، بنوك و إدارة الأعمال
جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر
lamialaalem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/10/05

الملخص: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة المنافسة السائدة في السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2016، من خلال قياس و تحليل محددات هيكل السوق المتبعة في منهج الاقتصاد الصناعي المعروف بنموذج (SCP) والمتمثلة في تركيز السوق، عوائق الدخول إلى السوق، تمييز و تنوع المنتجات داخل السوق؛ توصلت الدراسة إلى أن تحليل معظم المحددات يدل على أن السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 يميل إلى المنافسة الإحتكارية، بالرغم من أن مؤشرات تركيز السوق توحي بوجود إحتكار قلة و سيطرة المصارف العمومية على أكبر الحصص السوقية، إلا أن سلوك هذه المصارف لم يكن تواطئيا إحتكاريا، فأسعار بعض المنتجات تحدد من قبل المصرف المركزي و ليس للمصارف أي قدرة على تحديدها؛ كما توصلنا إلى وجود عوائق لدخول السوق أهمها العوائق القانونية و التنظيمية إلا أنها لم تكن فعالة لمنع دخول مصارف أجنبية إلى السوق، هذا لا يعني عدم وجود عوائق إقتصادية التي سببها وجود منافسة في السوق (خاصة بين المصارف الأجنبية) و ليس الإحتكار، كما أن المنتجات المصرفية المعروضة شبه متجانسة و غير متنوعة خاصة بين المصارف العمومية.

الكلمات المفتاحية: هيكل السوق، مؤشرات تركيز السوق، عوائق الدخول، تمييز وتنوع المنتجات، السوق المصرفي، الصناعة المصرفية في الجزائر.

Abstract : In this study, we aim to determine the nature of the competition in the Algerian banking market during the period 2008-2016 by measuring and analyzing market structure determinants of the SCP model, market concentration, barrier to entry, differentiation and diversification of products within the market ; we found that most of the determinants indicates that the banking market in Algeria during the period 2008-2016 tends to monopolistic competition, although the market concentration indicators showed oligopoly and dominance of public banks on the largest market shares, But the behavior of these banks was not collusive, the prices of some products determined by the Central Bank and banks have no ability to identify; On the other hand, we found barriers to enter the market, the most important legal and regulatory barriers, but they were not effective to prevent the entry of foreign banks, this does not mean the absence of economic barriers caused by competition in the market (especially among foreign banks) and not monopoly, The banking products offered are semi-homogeneous and non-diversified, especially among public banks.

Key Words: market structure, market concentration indicators, barriers to entry, product differentiation and diversification, banking market, banking industry in Algeria.

JEL Classification: D43, E58.

* مرسل المقال: لعلام لامية (lamialaalem@yahoo.fr).

المقدمة:

من أهم الدراسات التي تندرج ضمن مجال الاقتصاد الصناعي و المعروف بنموذج الهيكل-السلوك-الأداء (Structure- Comportement- Performance) (SCP) هي فهم هيكلية القطاع المدروس، أي تحديد درجة المنافسة في السوق، و التي تعد خطوة مهمة لتطوير هذا القطاع، و من بين القطاعات التي طُبقت فيها هذه الدراسة وبشكل كبير جدا و في مختلف دول العالم هو القطاع المصرفي نظرا للأهمية الحيوية لهذا القطاع في اقتصاد أي دولة، وبوجود دور الوساطة المالية للمصارف يجب على النظام المالي تعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية في السوق المالي. و من هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل هيكل السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 وإستنتاج نوع هيكل السوق المصرفي السائد في الدولة، و هذا ما يساهم في تطوير أداء المصارف الناشطة في السوق من جهة، و تنفيذ الجهات المسؤولة عن تنظيم الصناعة المصرفية في الدولة من جهة أخرى.

فتركز المصارف-و غيرها من معوقات المنافسة- يخلق بيئة تؤثر في سلوك المصارف و أدائها بطرق غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع، و ينتج عنها خسارة إجتماعية مقترنة بسوء تسعير الخدمات المصرفية، ناتجة عن ممارسة المصارف لقوتها السوقية، والتي تنشأ من زيادة مستويات التركيز وفقا لفرضية (SCP).

لمعرفة و توضيح طبيعة هيكل السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2008-2016 و الحكم على درجة المنافسة السائدة في السوق يتطلب منا تحليل محددات هيكل السوق المعروفة و المطبقة في منهج الاقتصاد الصناعي (SCP)، و المتمثلة في كل من تركيز السوق، عوائق الدخول إلى السوق، درجة تمييز و تنويع المنتجات في السوق، و لهذا نسعى للإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما هي طبيعة المنافسة السائدة في السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016؟

لمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يتم الحكم على طبيعة هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي؟
- ما هي خصائص محددات هيكل السوق المصرفي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية الرئيسة والإجابة على الأسئلة الفرعية، حددنا الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة للدراسة: السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 يتسم بسوق يميل إلى الإحتكار أكثر من المنافسة.

تنقسم هذه الفرضية إلى ثلاث فرضيات فرعية هي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** مختلف مقاييس التركيز المستخدمة تبين وجود تركيز عالي للسوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016؛

- الفرضية الفرعية الثانية: وجود عوائق دخول إلى السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016، وتمتاز بالفعالية؛

- الفرضية الفرعية الثالثة: تتسم المنتجات المصرفية المعروضة في السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 بالتميز والتنوع.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل كل من: تركيز السوق المصرفي في الجزائر، عوائق الدخول إلى السوق المصرفي في الجزائر، تحليل تمييز و تنوع المنتجات في السوق المصرفي في الجزائر؛

- تحديد طبيعة المنافسة السائدة في السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2008-2016.

للإجابة على التساؤلات السابقة فقد تم تقسيم الدراسة إلى جزئين، جزء نظري نتناول فيه كل ما يتعلق بالإطار المفاهيمي للدراسة، فيما يتناول الجزء الثاني المتمثل في الجزء التطبيقي في إسقاط الجزء النظري على السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016.

1- الإطار النظري للدراسة

1.1- مفهوم هيكل السوق

يُستخدم تعبير هيكل السوق (أو هيكل الصناعة) للدلالة على "الظروف البيئية التي تعمل في ظلها المنشآت التي تنتمي إلى الصناعة والتي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على سلوك هذه المنشآت ومن ثم أدائها في المستقبل" (بلخرمة، 1994، ص: 41)؛ لذا فعملية تحليل هيكل السوق تهدف إلى تحديد حالة المنافسة الممارسة بين مختلف العناصر الفاعلة داخل السوق (Angelier, 1993, P: 65) ؛ ويمكن للسوق أن يأخذ هيكلًا واحد من بين أربع هياكل معروفة للسوق والتي تتمثل في المنافسة التامة، الإحتكار التام، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة.

بما أننا بصدد دراسة السوق المصرفي فيمكن تعريف هيكل السوق المصرفي كما يلي: توزيع المصارف في النظام المصرفي من حيث العدد، الموقع، الحجم و هذا يؤدي إلى القول بأن هيكل السوق يحدد درجة المنافسة في السوق، كما أن درجة المنافسة تؤثر في أداء المصرف من حيث كمية و كفاءة الخدمة المقدمة.

2.1- محددات هيكل السوق

يتم تحديد هيكل السوق من خلال المزج بين خصائص مجموعة من المتغيرات (المؤشرات) و التي تتمثل في كل من تركيز السوق (تركيز البائعين و المشترين) (إلا أننا سنهتم بتركيز البائعين فقط (تركيز الوحدات الإنتاجية) وفي دراستنا تركيز المصارف)، مدى التمييز بين المنتجات المعروضة في السوق، وجود وفعالية عوائق الدخول إلى السوق، ومدى التكاملات العمودية و الأفقية بين المؤسسات التي تعمل في السوق.

أ- تركيز السوق (التركيز الصناعي) و مقاييسه

يُقصد به "إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المنشآت؟ لذا ففي قياس تركيز السوق ينصب اهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركيز، فإن السوق يكون أكثر تركزا كلما قل عدد الشركات المنتجة أو زاد التباين بين أنصبتها في السوق" (كلارك، 1994، ص ص: 29-30).

يمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين من مقاييس التركيز: مقاييس تركيز مطلقة (مقاييس المساواة) و مقاييس تركيز نسبية (مقاييس اللامساواة)، حيث تعطي الأولى قيمة محددة للتركيز معتمدة في عملية قياسها على التوفيق بين عدد المؤسسات العاملة في السوق والتباين في حصصها السوقية، أما الثانية فتعطي قيمة ترتيبية فقط لدرجة التركيز فهي تكتفي بالتركيز على قياس مدى التباين (التشتت) في الحصص السوقية للمؤسسات داخل السوق دون التركيز على عددها.

سنفترض فيما يلي سوق تشتمل على عدد N مؤسسة تنتج كل منها X_i حيث $(i = 1, 2, 3, \dots, N)$ وقد رتبت هذه المؤسسات من أكبرها إلى أصغرها حسب النصيب النسبي من السوق (الحصة السوقية)؛ الإنتاج الكلي للصناعة يمثل $X = \sum_{i=1}^N X_i$ ، في حين تمثل (S_i) نصيب (حجم) المؤسسة الواحدة i حيث $(S_i = \frac{X_i}{X})$ (مثلا مقاسة بالمبيعات، الأصول، العمال، أو بعض المقاييس الأخرى للحجم، و في السوق المصرفي تستخدم عادة القروض، الودائع، الأصول... كمقاييس للحجم)؛ سنتناول فيما يلي ملخص لأهم المقاييس المستخدمة لقياس تركيز السوق في الجدول التالي:

الجدول 01: "ملخص لأهم مقاييس تركيز السوق"

مقاييس تركيز السوق المطلقة			
اسم المقياس	الصيغة	المعالم	الجال المحصور*
نسبة التركيز (مؤسسة)	$Cr = \sum_{i=1}^r \left(\frac{X_i}{X}\right) = \sum_{i=1}^r S_i$	/	$0 < C_r \leq 1$
هيرشمان و هيرفيندال	$HHI = \sum_{i=1}^N \left(\frac{X_i}{X}\right)^2 = \sum_{i=1}^N S_i^2$	/	$\leq HHI \leq \frac{1}{N}$
هال-تيدمان ومؤشر روزنبلوث	$HTI/RE = \frac{1}{(2 \sum_{i=1}^N S_i) - 1}$	/	$0 < HTI/RE \leq 1$
هورفات	$CCI = \frac{\sum_{i=2}^N S_i^2 [2 - S_i]}{S_1}$	/	$0 < CCI \leq 1$
هانا و كاي	$HKI = \left(\sum_{i=1}^N S_i^\alpha \right)^{1/(1-\alpha)}$	$\alpha = 0.005$ $\alpha = 0.25$	$\leq HKI \leq N \frac{1}{S_1}$

$$\alpha = 5$$

$$\alpha = 10$$

$$\leq E \leq \ln \frac{1}{N} 0$$

$$E = \sum_{i=1}^N S_i \ln \left(\frac{1}{S_i} \right)$$

أنثروي

$$0 < RE \leq 1$$

$$RE = \frac{E}{\ln N} = \frac{1}{\ln N} \sum_{i=1}^N S_i \ln \left(\frac{1}{S_i} \right)$$

أنثروي النسبي

مقاييس تركيز السوق النسبية

$$0 \leq G \leq 1$$

$$G = \left\{ \frac{\sum_{n=1}^N \sum_{i=1}^n S_i}{0.5 (N+1) \sum_{i=1}^N S_i} \right\} - 1$$

معامل جيني

$$0 \leq G \leq \sqrt{N-1}$$

$$V = \frac{\delta}{S} = N \sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left(S_i - \frac{1}{N} \right)^2}$$

$$\bar{S} = \frac{\sum S_i}{N}$$

معامل الاختلاف**

* (القيمة الدنيا: حالة منافسة تامة، القيمة القصوى: حالة إحتكار تام) ما عدا مؤشر أنثروي و أنثروي النسبي؛ ** النسبة بين الإنحراف المعياري لأحجام المؤسسات داخل السوق (مقاسة بحجم حصصها السوقية) و المتوسط الحسابي لهذه الأحجام ؛ المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- Bikker Jacob A. and Haaf Katharina, Measures of competition and concentration in the Banking Industry: a review of the literature, Economic and Financial modeling, Vol 9, N° 2, Summer 2002 , P P(1-46).
- Barthwal R.R., Industrial economics: An introductory text book, New Age International publisher, New delhi, India, 2nd edition, 2004.
- Lipczynski Joel, john Wilson ,john goddard , Industrial organization –competition –strategy and policy, pearson Education, Paris, France ,4eme edition, 2013.
- Jaeguemin Alexis, Economie Industrielle Européenne-structures de marché et stratégies d'entreprise, Paris, France , Seconde édition, 1979.

نظرا لكثرة هذه المقاييس سواء المطلقة أو النسبية سنحاول الإعتماد في دراستنا على بعض المقاييس التي لها قوة تفسيرية لواقع درجة التركيز في السوق المصري في الجزائر، و من جهة أخرى تعتبر الأكثر إستخداما في الدراسات التطبيقية، و التي يمكن في ذكرها في ما يلي:

أ.1- نسبة التركيز: **Concentration ratio**: عُرِفَت نسبة التركيز **Cr** على أنها النسبة المئوية لنصيب أكبر **r** من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للصناعة، حيث أن **r** رقم اختياري يحدده الباحث، و يقاس التركيز وفق هذا المؤشر بالعلاقة التالية: (Tabner, 2007, P P :53-60):

$$Cr = \sum_{i=1}^r \left(\frac{x_i}{x} \right) = \sum_{i=1}^r S_i \dots \dots \dots 1$$

يعتبر أكثر مؤشرات التركيز إستخداما وأبسطها فهما و أسهلها حسابا، و عادة ما يتم إختيار قيمة ل **r** (عدد المؤسسات الكبيرة) تتراوح ما بين [3,8]، و بالتالي نحتاج إلى البيانات الخاصة ب **r** أكبر مؤسسة فقط

داخل الصناعة، و هذا ما يطرح مشكلة أن المؤشر سوف يقوم بغض النظر عن بقية المؤسسات داخل الصناعة، كما أن إختيار العدد r يتم بطريقة تحكيمية لا تخضع لأي معايير موضوعية لذا فهي تختلف من باحث لآخر. تتراوح نسب التركيز بين 0 و 100% و نميز الحالات التالية (Hamza and Kachtouli, 2014, P:35):

- إذا كان $Cr = 0$ لا يوجد تركيز: و هذا يعني أن هيكل السوق منافسة تامة أو منافسة إحتكارية قليلة؛
- إذا كان $0 \leq Cr < 50$ تركيز منخفض: و هذا يعني أن هيكل السوق بين المنافسة التامة و إحتكار القلة؛
- إذا كان $50 \leq Cr < 70$ تركيز متوسط: السوق فتح لإحتكار القلة؛
- إذا كان $70 \leq Cr < 100$ تركيز عالي: هذا يعني أن هيكل السوق بين إحتكار القلة و الإحتكار التام؛
- إذا كان $Cr = 100$ تركيز تام: احتكار القلة فاذا كان $C1 = 100$ إحتكار تام.

2. مؤشر هيرشمان و هيرفندال: **Hirschman – Herfindahl Index**: شهد مؤشر هيرشمان و هيرفندال أو كما يرمز له ب HHI إستخداما واسعا في مجال قياس تركيز السوق، لعب دور مهم في عملية مكافحة الإحتكار في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إستخدامه من قبل الوكالات التنظيمية المصرفية؛ وهو عبارة عن مجموع مربعات الأنصبة النسبية (الحصص السوقية) لجميع المؤسسات العاملة بالصناعة المصرفية و ليس لعدد محدود، حيث يعطى بالعلاقة التالية (9): (Ahamed, 2012, P: 9):

$$HHI = \sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2 = \sum_{i=1}^N S_i^2 \dots\dots\dots 2$$

يعطي مؤشر HHI أهمية نسبية لكل مؤسسة تعمل داخل الصناعة مساوية لحجم حصتها السوقية، وبالتالي تجاوز نقائص مؤشر نسبة التركيز، و الهدف من تربيع أنصبة المؤسسات هو إعطاء وزن أكبر للمؤسسات كبيرة الحجم؛ و بالرغم من عدم وجود قيم معيارية لهذا المؤشر يمكن الإعتماد عليها في تحديد مستوى التركيز، إلا أن هناك بعض المحاولات لوضع قيم معيارية له، مثل القيم التي تم وضعها من قبل وزارة العدل و لجنة التجارة الفدرالية الأمريكية، حيث حدد حجم التركيز وفق القيم التالية (بإعتبار أن $HHI = \sum_{i=1}^N S_i^2 \times 10000$ و $S_i \in [0,1]$) (Hamza and Kachtouli, 2014, P:35 ; Moreau, P:6):

- إذا كان $HHI < 1000$ فإنه لا يوجد تركيز داخل السوق (تركيز ضعيف)؛

- إذا كان $1000 \leq HHI < 1800$ فإن التركيز يكون متوسطا؛

- إذا كان $1800 \leq HHI$ فإن التركيز يكون مرتفعا.

كما سنستعين بشكل منحنى لورنز Lorenz Curve من أجل إستنتاج درجة تركيز السوق المصرفي، حيث يمثل المحور العمودي للمنحنى النسبة المئوية التراكمية للحصص السوقية المقابلة لـ n مؤسسة، أما المحور الأفقي فيمثل النسبة المئوية التراكمية لعدد المؤسسات. و تمثل كل نقطة من نقاط المنحنى التباين في المجموع التراكمي للحصص السوقية النسبية لـ n أكبر مؤسسة داخل الصناعة حيث $(1 \leq n \leq N)$ (بوسنة، 2016/2015، ص

ص:17-18)؛ يأخذ المنحنى شكل خط مستقيم ينطبق على خط المحور (OT) (كما سنوضحه في الدراسة التطبيقية) وهذا راجع لتساوي المؤسسات في أحجامها حيث $Y\%$ من الإنتاج $Y\%$ من المؤسسات (عندما تكون الحصص السوقية لتلك المؤسسات متساوية فيما بينها - وهذا نظرا لكون النسبة $\frac{n}{N}$ مساوية للمجموع التراكمي للحصص السوقية النسبية لـ n مؤسسة)، و كلما زاد تباين المؤسسات في أحجامها بُعد منحنى لورنز عن خط المحور (OT) أما إذا تقاطعت منحنيات لورنز لبعض الصناعات فلا يمكن الجزم بترتيب معين لتلك الصناعات وفقا لتركيبتها.

ب- عوائق الدخول إلى السوق: تُعبر عن مدى وجود حواجز سواء كانت طبيعية أو مصطنعة من طرف المؤسسات الناشطة داخل السوق تحول دون دخول مؤسسات جديدة إلى السوق، ويؤدى وجود هذه العوائق إلى انخفاض مستوى المنافسة داخل السوق؛ و تنقسم عوائق الدخول إلى السوق إلى نوعين من العوائق:

ب.1 - عوائق الدخول الهيكلية أو كما يطلق عليها عوائق الدخول الطبيعية، أصلها المحيط الاقتصادي، الجغرافي والسياسي للمؤسسة (عوائق خارجية المنشأ) بحيث لا تملك المؤسسات سواء المتواجدة في السوق أو الراغبة في الدخول (على الأقل في المدى القصير) سيطرة على هذه العوائق (Karine, 2008, P:165)، أو تلك العوائق التي يمكن أن تتحدد بناء على سلوكيات المنشآت الحالية داخل الصناعة، والتي تهدف من خلالها إلى مواجهة المنافسة الحالية داخل الصناعة، و ليس الهدف منها إعداد إستراتيجيات من أجل منع دخول منشآت جديدة إلى الصناعة (بوسنة، 2016/2015، ص:25)؛ و وفقا لـ Bain فإن كل من اقتصاديات الحجم الكبير (وفرات الإنتاج الكبير) (Economies of scale) و الميزة المطلقة في التكلفة وتمييز المنتجات تعتبر عوائق دخول طبيعية، و بالنسبة لكتاب آخرين مثل demsetz (1982) فإن العوائق الأخرى بما فيها العوائق القانونية والتنظيمية يجب أن تأخذ من ضمن العوائق الطبيعية (Karine, 2008, P:165)؛ بالإضافة إلى أنواع أخرى مثل وفرات النطاق Economies of scope، عوائق الخروج من الصناعة، التكامل العمودي، عوائق الدخول الجغرافية.

تختلف عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية من بلد إلى آخر وكذلك يمكن أن تختلف في نفس البلد وذلك من فترة إلى أخرى، وإجمالا يمكن ذكر عوائق الدخول الهيكلية على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي (عطوي وبوسنة، 2011، ص:122):

- عوائق الدخول التنظيمية: و التشريعات التي يمكن أن تشكل عائق أمام دخول مصارف جديدة إلى السوق وذلك من حيث الاعتماد، إنشاء فروع لتوزيع الخدمات، عوائق الدخول المتعلقة بالسياسة النقدية.

- عوائق الدخول الاقتصادية: مع تراجع أهمية عوائق الدخول التنظيمية في منع دخول منافسين جدد إلى السوق المصرفية بدأت تتحول الأنظار نحو عوائق الدخول الاقتصادية من أجل تحقيق ذلك وتمثل عوائق الدخول الاقتصادية فيما يلي: اقتصاديات الحجم والنطاق، تمييز المنتجات، تكاليف المعاملات، تكاليف المعلومات .

- **عوائق الدخول التكنولوجية:** تظهر أهمية عوائق الدخول التكنولوجية من خلال الأهمية التي تلعبها التكنولوجيا في تعزيز فعالية عوائق الدخول الاقتصادية أي اقتصاديات الحجم و النطاق، تمييز المنتجات وتكاليف المعاملات بالنسبة للمصارف من أجل القيام بوظائفهم الداخلية بالإضافة إلى أهميتها عند تقديم الخدمات للزبائن، و المصارف الجديدة مطالبة باستعمال حد أدنى من التكنولوجيا من أجل المنافسة داخل الصناعة المصرفية مما يجعلها تتحمل تكاليف كبيرة من أجل الحصول عليها ومتابعة التطورات التي تحدث فيها وهذا ما يمكن أن يشكل عائق للدخول.

ب.2- **عوائق الدخول الإستراتيجية:** تعتبر هذه العوائق داخلية المنشأ و هي نتيجة لقرار إستراتيجي و ليست مجرد وضع من أوضاع السوق (Karine, 2008,P:165) ، فيمكن للمؤسسات القائمة أن تعوق الدخول إما بخلق ورفع عوائق الدخول أو بالتأثير على توقعات المؤسسات الداخلة بالإيجاء لها بنتائج أكثر تشاؤماً للمنافسة بعد الدخول، فتجعل عملية الدخول صعبة و قد تكون مستحيلة وهذا يتوقف على قوة هذا العائق، وذلك باستخدام مجموعتين من الأساليب: الأساليب السعريّة و تتضمن كل من إستراتيجية الحد السعري، التسعير الإفتراضي، والمجموعة الثانية تتمثل في الأساليب غير السعريّة لإعاقة الدخول تاركة السعر حراً نسبياً لتحقيق الربح وتتمثل في الطاقة الإنتاجية الفائضة، توالد المنتج، تمييز المنتجات الإستراتيجي، إستراتيجية الإعلان.

بالإسقاط على الصناعة المصرفية فإن عوائق الدخول الإستراتيجية هي عوائق لا تنتج عن النشاط العادي للمصارف وإنما يكون الهدف الوحيد منها هو إعاقة الدخول وهذا من أجل المحافظة على مستوى مرتفع من الأسعار دون تحفيز مصارف جديدة على الدخول إلى الصناعة ويمكن أن تتمثل هذه العوائق في إقامة شبكة وكالات ومنتجات أكثر كثافة أو من خلال نفقات إعلانية كبيرة؛ من جهة أخرى تواجه عملية دراسة عوائق الدخول مشكل يتمثل في سلطة السوق حيث أن قدرة المتعاملين في السوق على تحديد الأسعار تبقى ضعيفة باعتبار أن أسعار بعض المنتجات تكون للبنك المركزي سلطة في تحديد أسعارها وكذلك مشكل وجود أدوات كمية لقياس عوائق الدخول ومقدراها وأثرها على الهيكل والسلوك داخل الصناعة المصرفية.

يمكن أن يساهم وجود حواجز للدخول في استقرار هيكل السوق حيث يتحكم في حركة رؤوس الأموال (Angelier,1993, P :57) ، وفي ظل وجود حواجز كبيرة لدخول السوق المصرفي يؤدي حتما إلى درجة تركز كبيرة للمؤسسات الضخمة مما يؤدي إلى توليد أرباح إضافية، وفي إطار دراسة النشاط المصرفي فإن حواجز الدخول لها عدة مصادر تتمثل أساسا في وفورات الحجم وخاصة الحواجز التنظيمية، ولعل أهمها الوصول إلى الحجم الأدنى المطلوب، وهذا ما يبرر أهمية مراقبة وجود أو عدم وجود وفورات حجم في المصارف (Heggestad.A, 1977).

ب.3- **عوائق الخروج من السوق:** اتسعت عوائق الدخول حتى طالت عوائق الخروج و بشكل عام إلى عوائق التحرك (دخول أو خروج)، حيث تلعب عوائق الخروج دوراً مهماً إلى جانب عوائق الدخول في اتخاذ قرار الدخول إلى السوق من طرف المؤسسات الراغبة في الدخول (chevalier)، و بالتالي فإن عوائق الخروج يمكن أن تشكل

عائقا للدخول من خلال زيادة مخاطر صعوبة الخروج من الصناعة (بوسنة، 2016/2015، ص:30)؛ نجد أن عوائق الخروج التي تجعل عملية الخروج من السوق مكلفة تتمثل في عاملين أساسيين هما: التكاليف غير القابلة للإسترجاع والتعويضات المفروضة على المؤسسة.

ج- تمييز و تنوع المنتجات: إضافة إلى التركيز و عوائق الدخول إلى السوق، يعتبر كل من تمييز المنتجات وتنوعها داخل الصناعة خاصيتان مهمتان لتحديد الهيكل الحقيقي للسوق، على إعتبار أنهما يوفران صورة عن طبيعة المنتجات المعروضة داخل الصناعة، وبالتالي يساهمان في تحديد طبيعة المنافسة داخل السوق.

كما نعلم في معايير تصنيف هياكل السوق أن تمييز المنتجات تعتبر أحد خصائص المنافسة في الصناعات ذات هيكل إحتكار القلة، على عكس الصناعات ذات هيكل المنافسة التامة، و التي تعتبر المنتجات متجانسة فيما بينها، ويمكن النظر إلى تمييز المنتجات على أنها قدرة المؤسسات على تقديم منتجات متميزة و فريدة و لها قيمة مرتفعة مقارنة بمنتجات منافسيها من وجهة نظر المستهلك (جودة أعلى، خصائص خاصة بالمنتج، خدمات ما بعد البيع...)، مما يجعل المستهلك يصنف تلك المنتجات على أنها بدائل قريبة و لكن غير تامة، ويكون مستعد لدفع ثمن أعلى إذا إقتنع أن هذا المنتج متميز أو مختلف عن غيره.

تعتبر الصناعة المصرفية صناعة ذات منتجات وخدمات شبه متجانسة من حيث جوهر الخدمات المقدمة من قبل المصارف غير أن التمييز بين منتجات وخدمات المصارف يحدث عن طريق الخصائص الأخرى الإضافية للخدمة كجودتها، و طريقة أدائها و السرعة في الحصول عليها، بالإضافة إلى خصائص الموظف الذي يقدمها وموقع المصرف أو الفرع الذي تقدم به؛ كما يعتبر التنوع مسعى أي مؤسسة من أجل تدعيم قدرتها التنافسية ومنها المصارف التي تنافس من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة لما له من تأثير كبير على عدة متغيرات، تحقيق الكفاءة المصرفية، تحسين القوة السوقية، تخفيض تكاليف المعاملات، تقليل المخاطر المصرفية...

2- الإطار التطبيقي للدراسة

1.2- بنية السوق المصرفي في الجزائر: يعتبر تطور السوق المصرفي في الجزائر في صورته الحالية نتيجة للتأميمات والإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفتها الصناعة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، فالسوق المصرفي في الجزائر نهاية سنة 2016 تكون من بنك الجزائر كأعلى قمة في السوق المصرفي، و 37 مصرف و مؤسسة مالية تشمل 6 مصارف عمومية تعتبر الأقدم في السوق المصرفي في الجزائر هذا ما أعطاهها خبرة كبيرة في الميدان مكنها من إحتلال مراتب جيدة داخل السوق، 14 مصرف خاص (هي في الغالب فروع لمصارف أجنبية) ذات خبرة عملية إلا أنها ذات حجم صغير مقارنة بالمصارف العمومية، بالإضافة إلى 10 مؤسسات مالية منها 9 مؤسسات مالية ذات طابع عام ومؤسسة مالية واحدة ذات طابع خاص و 7 مكاتب تمثيل (مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية و فروع المصارف والمؤسسات المالية خارج الوطن)؛ و يمكن عرض مكونات السوق المصرفي الجزائري نهاية 2016 في الجدول التالي:

الجدول 02: "بنية السوق المصرفي في الجزائر نهاية سنة 2016"

بنك الجزائر

مكاتب الربط	المؤسسات المالية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية
1- البنك التجاري العربي البريطاني (BRITISH ARAB COMMERCIAL)	1- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA).	1- بنك البركة الجزائري (El Baraka).	1- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP).
2- إتحاد البنوك العربية و الفرنسية .	2- سوفينانس (Sofinance- SPA).	2- بنك الخليج الجزائر (Gulf bank algérie).	2- البنك الوطني الجزائري (BNA).
3- القرض الصناعي و التجاري (CREDIT INDUSTRIEL ET COMMERCIAL).	3- شركة إعادة التمويل الرهنى (SRH).	3- سيتي بنك (Citi Bank).	3- القرض الشعبي الجزائري (CPA).
4- القرض الفلاحي .	4- الشركة العربية للإيجار المالي (Société de credit-Bail (ALC).	4- نتكسيس بنك (NATEXIS).	4- البنك الخارجي الجزائري (BEA).
5- بنك تونس الدولي (TUNIS INTERNATIONAL BANK).	5- سيتيلام-الجزائر	5- فرنسا بنك-الجزائر (FRANSABANK).	5- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR).
6- فورتيس بنك (FORTIS BANK).	6- المغربية للإيجار المالي (MLA)	6- سوسيتي جنرال (SOCIETE. Générale).	6- بنك التنمية المحلية (BDL).
7- بنكو سابادل (BANCO SABADEL).	7- شركة القرض بالإيجار	7- اتش.اس.بي.سي (HSBC Algérie).	
	8- إيجار للإيجار المالي-الجزائر (ILA).	8- القرض الفلاحي (كاليون) -الجزائر	
	9- الجزائر إيجار (EDI)	9- مصرف السلام (AL Salam)	
	10- الصندوق الوطني للإستثمار (FNI) مؤسسة مالية متخصصة	10- بنك المغرب العربي للإستثمار و التجارة (Arab Bank plc)	
		11- ترست بنك (Trust bank).	
		12- ب.ن.ب. باريباس (BNP PARIBAS).	
		13- المؤسسة العربية المصرفية (ABC).	
		14- بنك الإسكان للتجارة و التمويل (HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE).	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر،

تاريخ الإطلاع 2016/12/03، <http://www.bank-of-algeria.dz/banque.htm>

من جهة أخرى و عند الحديث على المصارف في الجزائر نلاحظ أن النظام المصرفي في الجزائر نظام مصرفي تقليدي، إنفتح على الصناعة المصرفية الإسلامية حديثا بإنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر هو بنك البركة سنة 1991 ليليه بنك السلام بعد مدة سنوات ليباشر نشاطه سنة 2008.

2.2- دراسة و تحليل التركيز في السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016

بالرجوع إلى مراحل تطور الصناعة المصرفية في الجزائر بعد الاستقلال إلى يومنا هذا نلاحظ نوعا من الاحتكار الذي تمارسه المصارف العمومية التجارية، من خلال قرارات التخطيط المركزي أو في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق الذي انتهجته الجزائر، و للتوضيح أكثر سنستدل بالنتائج المقدمة من بنك الجزائر التي تقر بسيطرة المصارف العمومية على السوق المصرفية المحلية من خلال ما يلي:

أ- تطور الحصة السوقية للمصارف العاملة في الجزائر خلال الفترة 2008-2016

الجدول 03: "تطور ودائع و قروض المصارف الجزائرية العمومية و الخاصة خلال الفترة 2008-2016"

- الوحدة مليار دينار جزائري-

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مصارف عمومية	4760,5	4631.8	5225.6	5999.8	6303.1	6742	8000.1	8124.22	7908.59
مصارف خاصة	401,3	514.6	593.5	733.2	934.9	1045.4	1117.4	1076.48	1171.31
إجمالي الودائع	5161.8	5146.4	5819.1	6733.0	7238	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9
مصارف عمومية	2287	2711.8	2835.5	3195.79	3715.62	4458.64	5709.55	6366.15	6927.23
مصارف خاصة	327.1	373.3	431.2	528.91	569.98	695.86	793.35	909.45	980.57
إجمالي القروض	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر للفترة 2016/2008.

الجدول 04: "تطور الحصص السوقية للمصارف في الجزائر العمومية و الخاصة خلال الفترة 2008-2016"

- الوحدة نسبة مئوية (%) -

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الحصة السوقية للمصارف العمومية	92.23	90	89.8	89.11	87.08	86.57	87.74	88.3	87.1
مصارف خاصة	7.77	10	10.20	10.89	12.92	13.43	12.26	11.7	12.9
الحصة السوقية للقروض الممنوحة للمصارف العمومية	87.49	87.9	86.8	85.7	86.7	86.5	87.8	87.5	87.6
مصارف خاصة	12.51	12.1	13.2	14.3	13.3	13.3	12.2	12.5	12.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 03 .

من خلال ملاحظة الجدول رقم (4) يتبين أن السوق المصرفي في الجزائر عالي التركيز، حيث نجد أن نسبة التركيز للمصارف العمومية الست المتمثلة في (BDL، BADR، BEA، CPA، BNA، CNEP) تتراوح بين 87.08% و 92.23% مسجلة إنخفاضا سنة 2013 بنسبة قدرها 86.57% بالنسبة للودائع المجمعة، أي بنسبة متوسطة خلال الفترة المدروسة تقدر بـ 88.66% مقابل نسبة متوسطة بالنسبة للبنوك الخاصة تقدر بـ 11.34%، أما بالنسبة للقروض فتتراوح بين 85.7% و 87.9% و بنسبة متوسطة خلال الفترة المدروسة تقدر بـ 87.11% مقابل نسبة متوسطة بالنسبة للبنوك الخاصة تقدر بـ 12.87% مما يجعل هيكل السوق قريب إلى احتكار القلة حسب محدد تركيز السوق، وهذا ما ستؤكد المؤشرات المستخدمة لقياس التركيز.

ب- قياس و تحليل التركيز لعينة من المصارف الجزائرية: لقياس و تحليل تركيز السوق المصرفي في الجزائر سنقوم بالاعتماد على:

- حجم القروض كمؤشر لقياس حجم الإنتاج المصرفي في السوق المصرفي، لأن النشاط المصرفي يتمثل في الوساطة المالية (إستقبال الودائع و تقديم القروض) يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل حجم الودائع أو حجم القروض...
 - بعض المؤشرات المستخدمة لقياس تركيز السوق التي تم التطرق إليها في الجانب النظري و هي: نسبة التركيز لأكبر خمس مصارف في العينة من حيث الحصة السوقية للقروض الممنوحة، مؤشر هيرشمان و هيرفندال؛
 - عينة مختارة حسب المعطيات المتاحة في السوق مكونة من المصارف العمومية الخمس و هي (BADR، CPA، BEA، BDL، BNA) و أربع مصارف خاصة هي: بنك البركة الجزائري (El Baraka)، بنك الخليج الجزائر (Gulf bank algérie)، ب.ن.ب. باريباس (BNP PARIBAS)، سوسيتي جنرال (SOCIETE Générale)، ومؤسسة مالية تتمثل في الصندوق الوطني للإستثمار (FNI).

من جهة أخرى، ومن حيث أهمية عينة الدراسة و قدرتها على التعبير عن مجتمع الدراسة، فالعينة المختارة تمثل حوالي 80% من إجمالي القروض الممنوحة في السوق المصرفي في الجزائر (كما سنوضحه في الجدول الموالي)، بالإضافة إلى تنوعها من حيث نوعية المصارف الموجودة في العينة بين مصارف عمومية و خاصة و مؤسسة مالية، وبالتالي يمكن القول أن العينة ممثلة تمثيلا جيدا للمجتمع المدروس.

قبل أن يتم حساب هذه المؤشرات و تحليلها سنعرض توزيع الحصص السوقية من القروض للمصارف المكونة للعينة المدروسة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2016، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول 05: "توزيع الحصص السوقية من القروض لعينة من المصارف الجزائرية خلال الفترة 2008-2016"

-الوحدة: مليار دينار جزائري؛ %-

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
BADR	ق.م.*	277,123	309,245	254,170	367,435	415,708	498,460	797,426	825,543
	ح.س.**	14,61	12,58	9,86	11,24	10,91	11,57	13,02	14,08
BNA	ق.م.	569,395	799,698	747,180	900,469	1134,166	1315,848	1515,052	1384,912
	ح.س.	30,03	32,53	28,98	27,53	29,76	30,54	24,74	23,62
CPA	ق.م.	217,400	267,700	336,900	436,000	538,900	656,600	894,899	1004,291
	ح.س.	11,46	10,89	13,07	13,33	14,14	15,24	14,61	17,13
BEA	ق.م.	384,510	432,454	434,608	564,667	580,657	751,292	1234,798	1589,152
	ح.س.	20,28	17,59	16,86	17,27	15,24	17,44	20,16	27,11
BDL	ق.م.	111,097	134,846	153,849	197,878	284,175	31,096	527,624	599,905
	ح.س.	5,86	5,49	5,97	6,05	7,46	0,72	8,61	10,23
BARAKA	ق.م.	51,498	59,637	55,689	58,584	57,891	62,640	94,097	/
	ح.س.	2,72	2,43	2,16	1,79	1,52	1,45	1,54	/
GULF	ق.م.	17,539	22,569	26,412	44,622	64,949	81,241	104,883	117,870
	ح.س.	0,92	0,92	1,02	1,36	1,70	1,89	1,71	2,01
PNP	ق.م.	50,113	57,217	70,003	79,543	81,580	110,043	139,202	146,317
	ح.س.	2,64	2,33	2,71	2,43	2,14	2,55	2,27	2,50
SG	ق.م.	85,446	87,117	104,829	111,746	102,967	112,917	154,750	194,655
	ح.س.	4,52	3,54	4,07	3,42	2,70	2,62	2,53	3,32
FNI	ق.م.	132,08	287,509	394,572	509,621	550,278	688,431	662,069	/
	ح.س.	6,96	11,70	15,30	15,58	14,43	15,98	10,81	/
إجمالي القروض الممنوحة في العينة		1896,201	2457,992	2578,212	3270,565	3811,271	4308,568	6124,8	5862,645
إجمالي القروض الممنوحة في السوق		2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	7275.6	7907,8
نسبة قروض العينة إلى إجمالي قروض السوق		72,54	79,67	78,92	74,13	88,93	83,59	84,18	74,14

* القروض الممنوحة. ** الحصص السوقية للقروض الممنوحة في عينة الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقارير البنوك محل الدراسة للفترة 2016/2008.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك BNA في المرتبة الأولى في السوق المصري في الجزائر من حيث الحصص السوقية للقروض الممنوحة و بقيمة متوسطة خلال الفترة 2008 - 2016 قدرت ب 29,05% حيث حقق أكبر حصة سوقية له سنة 2014 ب 33,76% من الحصص السوقية الإجمالية للعينة المدروسة و أدنى حصة سوقية له

سنة 2015 بنسبة 24,74% (لم نأخذ بعين الإعتبار سنة 2016 في النسب العليا و الدنيا لعدم توفر معطيات القروض الممنوحة من قبل بنكي البركة و الصندوق الوطني للإستثمار في هذه السنة)، ليأتي BEA في المرتبة الثانية محققا متوسط حصة سوقية قارب 18,68%، حيث بلغت أقصى حصصه السوقية 20,28% سنة 2008 وأدناها سنة 2012 بنسبة 15,24% من الحصة السوقية الإجمالية للمصارف، من جهة أخرى تم تبادل المرتبة الثالثة والرابعة و الخامسة بين بنكي BADR، CPA و المؤسسة المالية الصندوق الوطني للإستثمار بنسب متوسطة خلال الفترة 2008-2016 تقدر ب 12,22%، 13,76، 13,21% على التوالي، حيث احتل BADR المرتبة الثالثة سنوات 2008-2009 و المرتبة الرابعة سنة 2015، المرتبة الخامسة خلال الفترة الممتدة من 2010-2014، فيما احتل بنك CPA المرتبة الثالثة سنة 2011، و سنة 2015، و المرتبة الرابعة سنوات 2008-2010-2012-2013-2014، و المرتبة الخامسة سنة 2009، أما بالنسبة للصندوق الوطني للإستثمار فاحتل المرتبة الثالثة سنة 2010-2012-2013-2014، المرتبة الرابعة سنة 2009-2011، أما المرتبة الخامسة سنة 2008-2015، أما بنك BDL فاحتل المرتبة السادسة بقيمة متوسطة بلغت 5,73%، و كانت حصته السوقية في حدود 6% إلا أنها شهدت إنخفاضاً كبيراً سنتي 2013 و 2014 حيث بلغت 0,72% و 1,14% على التوالي؛ أما المصارف الخاصة الأربعة فكانت متوسط حصصها السوقية خلال الفترة المدروسة كما يلي: سوسيتي جنرال بنسبة متوسطة 3,21%، ب.ن.ب باريباس بنسبة متوسطة 2,41%، مصرف البركة بنسبة 1,88% و أخيراً مصرف الخليج الجزائر بنسبة 1,49%.

يمكن القول أن المصارف العمومية الخمس و الصندوق الوطني للإستثمار تسيطر على أكثر من 90% من النشاط المصرفي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، فيما تتقاسم بقية البنوك و المؤسسات المالية (31 مؤسسة) باقي الحصص السوقية؛ من الجدول (5) يمكن حساب مؤشري التركيز (C5 و HHI) و عرضهما في الجدول التالي:

الجدول 06: "قيم مؤشري C5 و HHI لقياس تركيز السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016"

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
C5	83,34	85,29	84,07	84,95	84,48	90,77	91,27	83,34	92,17	86,63
HHI	1776,29	1836,20	1691,50	1662,17	1717,83	1877,89	1991,77	1609,30	1910,51	1785,9

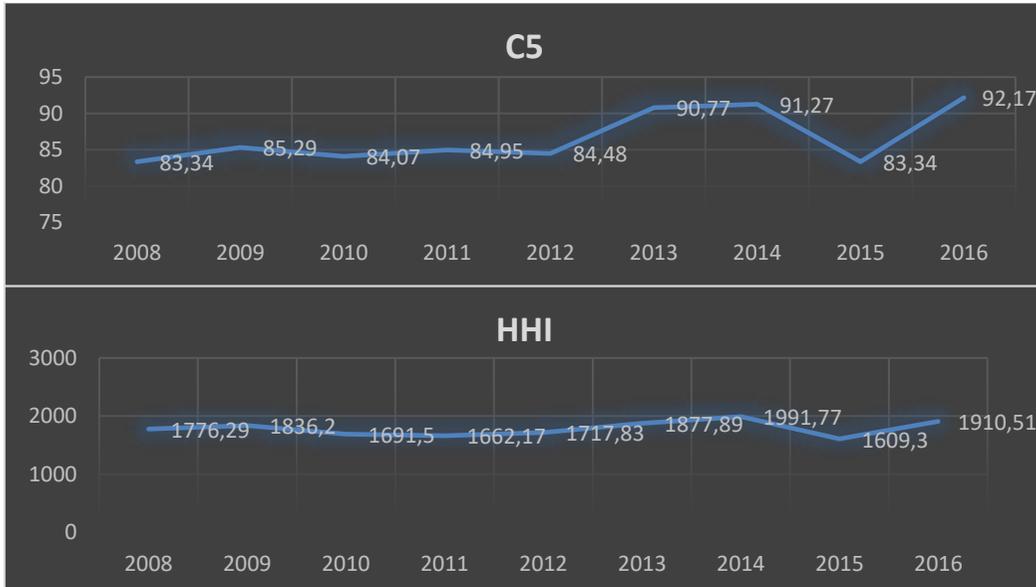
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 05 و القوانين المتطرق إليها في الجزء النظري .

إستخدمنا في الجدول رقم (6) مؤشرين لقياس تركيز السوق المصرفي في الجزائر، و كانت النتائج توحى على أن هذا الأخير يتسم ببيكل سوق يميل إلى إحتكار قلة، فباستخدام مؤشر نسبة التركيز لأكبر خمس مصارف في العينة C5، نجد أن قيم التركيز كلها تجاوزت نسبة 83%، وكانت النسبة المتوسطة خلال الفترة 86,63%، بمقارنة النسب السابقة مع النسب المعيارية نجد أنها تنتمي إلى المجال: $100 < C_r \leq 70$ الذي يدل على وجود تركيز عالي (تسيطر عليه في الغالب المصارف العمومية الأربع CPA، BADR، BEA، BNA و المؤسسة المالية: الصندوق الوطني للإستثمار)؛ من جهة أخرى يؤكد مؤشر هيرشمان هيرفندال نتائج مؤشر نسبة التركيز،

حيث تجاوزت قيم HHI القيمة 1800 في بعض السنوات مما يعني أن تركيز السوق كان مرتفعا حسب القيم المعيارية (إذا كان $HHI \leq 1800$ فإن التركيز يكون مرتفعا)، و إقتربت منها في السنوات المتبقية مما يعني أن التركيز كان متوسطا أحيانا أخرى، حيث كانت النسبة المتوسطة خلال الفترة المدروسة 1785,94.

كما يلاحظ من خلال الجدول التوافق بين المؤشرين في تحليل التركيز (التغير في اتجاه واحد) حيث بلغ مؤشر التركيز ومؤشر هيرشمان و هيرفندال أعلى قيمة لهما سنة 2014 بنسبة 91,27% و القيمة 1991,77 على التوالي، في حين بلغت أدنى قيمة لهما سنة 2015 بنسبة 83,34% و القيمة 1609,30 على التوالي. يمكن عرض تطور تركيز السوق المصرفي من خلال المؤشرين (C5، HHI) في الشكل التالي:

الشكل 01: "تطور تركيز السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 باستخدام مؤشر C5 و مؤشر HHI"



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول 06.

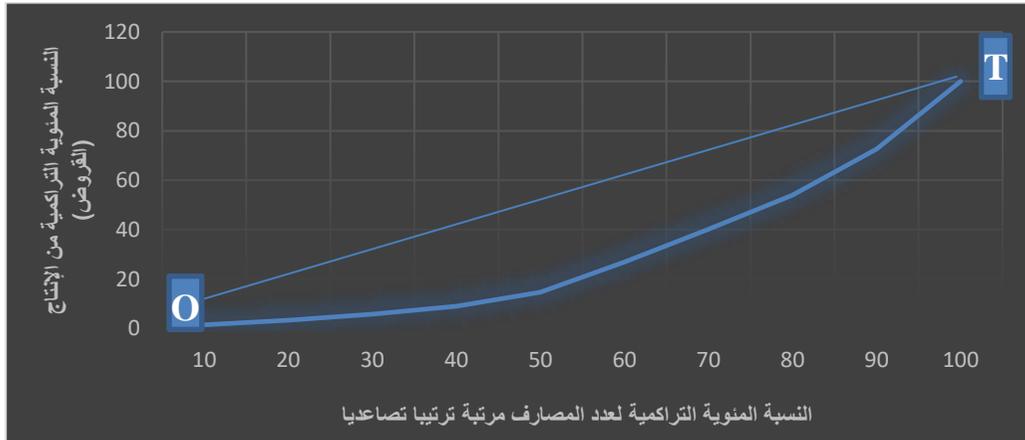
كما يمكن الإعتماد على منحى لورنز للسوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2010 لتأكيد أو رفض ما جاءت به نتائج مقاييس التركيز المحسوبة، الجدول و الشكل المواليين يوضحان بيانات و منحى لورنز لتركيز السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016.

الجدول 07: "بيانات منحى لورنز للسوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016"

السوق المصرفي الجزائري			المصارف مرتبة حسب الوزن النسبي من الأصغر إلى الأكبر
النسبة التراكمية من الإنتاج (القروض) %	النسبة (الحصة السوقية) من الإنتاج (القروض) %	النسبة التراكمية لعدد المصارف %	
1,49	1,49	10	مصرف الخليج الجزائر
3,37	1,88	20	مصرف البركة
5,78	2,41	30	ب.ن.ب باريباس
8,99	3,21	40	سوسيتي جنرال الجزائر
14,72	5,73	50	BDL
26,94	12,22	60	BADR
40,15	13,21	70	الصندوق الوطني للإستثمار
53,91	13,76	80	CPA
72,59	18,68	90	BEA
100	29,05	100	BNA
/	%100	%100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (5) و تعريف منحى لورنز المتطرق إليه في الجزء النظري.

الشكل 02: منحى لورنز للسوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (07).

يتضح من شكل منحى لورنز تباين المصارف في أحجامها بسبب بُعد منحى لورنز عن خط المحور (OT)، مما يؤكد ما جاءت به نتائج مؤشرات تركيز السوق (C5 و HHI) و المتمثلة في إرتفاع تركيز السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016.

3.2- دراسة و تحليل عوائق الدخول و الخروج من السوق المصرفي في الجزائر

على غرار ما يشهده السوق المصرفي في كثير من الدول النامية فإن السوق المصرفي في الجزائر يشتمل على مجموعة من عوائق الدخول تتمثل في:

أ- عوائق الدخول القانونية و التنظيمية:

لقد تميز السوق المصرفي في الجزائر و منذ بداية الستينات برقابة شديدة من قبل السلطات الجزائرية مما خلق نوعا من عوائق الدخول التنظيمية، ففي بداية النشاط المصرفي التجاري في عهد الجزائر المستقلة عملت السلطات الجزائرية على جعل الصناعة المصرفية حكرا على الدولة مما خلق عوائق للدخول أمام المصارف الأجنبية والخاصة، و لكن بعد مجموعة الإصلاحات التي شهدتها الصناعة المصرفية في الجزائر خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض (10/90) خفت وتراجعت أهمية تلك العوائق التنظيمية إلا أنها لم تختفي تماما، حيث أنه تم اللجوء إلى إصدار قوانين عديدة تنظم العمل المصرفي في الجزائر أهمها ما تعلق و المتمثلة في:

أ.1- **عائق الحصول على الاعتماد:** يعتبر من أهم عوائق الدخول إلى السوق المصرفي في الجزائر و الذي يشمل: -**الحد الأدنى لرأس المال البنك:** كان محدد بـ 500 مليون دينار جزائري، و الذي فتح الأبواب أمام المستثمرين لدخول القطاع المصرفي الجزائري و الدليل عدد المصارف التي تم اعتمادها من سنة 1990 إلى غاية 2003؛ لكن بعد صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض على إثر قضية كل من بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي الجزائري ليرفع رأس المال في 4 مارس 2004 إلى مليارين و 500 مليون دينار جزائري. مما دفع بعض المصارف الخاصة إلى الانسحاب وكذلك شكل عائقا جديدا أمام الدخول إلى السوق المصرفي في الجزائر؛

هذا إلى جانب تشدد بنك الجزائر في منح الاعتماد للمصارف الأجنبية و التي قدمت طلبات اعتمادها منذ سنوات دون الحصول على رد، حيث رفض مجلس النقد و القرض لعروض مصارف أجنبية من الإمارات العربية المتحدة و إيران و من دول أوربية عديدة لفتح فروع لها بسبب طبيعة نشاطها المرتبط بالصناعة المصرفية الإسلامية.

أ.2- **عوائق الدخول المرتبطة بالسياسة النقدية:** كإجراءات الاحتياطي القانوني، القواعد الاحترازية، معامل كوك الرامي إلى ضمان القدرة على الوفاء للمصارف، إلا أنها لم تعد تشكل عائق دخول خاصة و أنها تطبق على جميع المصارف و المؤسسات المالية في العالم بما فيها الجزائر.

ب- **العوائق التكنولوجية:** فالاندماج في القطاع المصرفي يستلزم على الداخلين الجدد أن يكون لديهم القدرة على استثمار أموال ضخمة و لفترة طويلة في المجال التكنولوجي، فعلى سبيل المثال نظام ARTS الذي اتبع في الجزائر في فيفري 2006 و (A.T.C.I (Algeria Télé Compensation Interbancair) في ماي من نفس السنة تستوجب استثمارات لا تجلب أي أفضلية تنافسية للمصرف نظرا لكونها متعلقة بالمقاصة بين المصارف (بن الطاهر، 2010/2011، ص:106).

ج- اقتصاديات الحجم: لقد سمحت الوفرة المالية التي تمتعت بها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية و خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات من حصول بعض المصارف على ودائع معتبرة، نتيجة إشرافها على تلك القطاعات مما مكنها من الاستفادة من ذلك الحجم في تعزيز وضعيتها داخل السوق المصرفية، نتيجة قدرتها على تمويل المشاريع الكبرى ذات الإيرادات الجيدة و هذا ما شكل عائقاً أمام دخول المزيد من المصارف الجديدة إلى تلك القطاعات.

د- السمعة و الثقة و الولاء الذي يظهره عملاء المصارف العمومية الجزائرية: تعتبر المصارف العمومية الأقدم في السوق المصرفي في الجزائر هذا ما أعطاها خبرة كبيرة في الميدان مكنها من اكتساب ثقة و ولاء من طرف العملاء، هذا ما انعكاس على مستويات أدائها ومكنها من احتلال مراتب جيدة داخل السوق.

هـ- عوائق الخروج من السوق المصرفي في الجزائر: يمكن القول أن عوائق الخروج من السوق المصرفي في الجزائر جلها تنظيمية ومنخفضة، تنظيمية ناتجة عن قرارات اللجنة البنكية وكانت بسبب عدم الاستجابة للمعايير الجديدة للإشراف و الرقابة التي تفرضها السلطات النقدية كعدم رفع رأس المال أو عدم توفر الشروط في مسيري المصارف ... و منخفضة بدليل انسحاب جملة من المصارف والمؤسسات المالية و يمكن إسناد ذلك للعوامل التالية:

- تفعيل نظام ضمان الودائع بصيغته الجديدة بدء من سنة 2004 المستند على مبدأ حماية الودعين و مقرضي المصارف؛

- غياب التكامل بين المؤسسات المالية و المصرفية و كذا مع العملاء، سهل عمليات خروج هذه المؤسسات من الصناعة المصرفية دون الالتزام بشروط عقود التحالف و الشراكة؛

- تركيز المصارف في السوق المصرفي في الجزائر على منح القروض الاستهلاكية، و القروض الموجهة للعمليات التجارية قصيرة و متوسطة الأجل، مما يخفض التزامات المصارف ومخصصات القروض المشكوك في تحصيلها، وبالتالي لا يدع أموال المصرف لدى عملائه في حالة الخروج من الصناعة المصرفية.

رغم كون عوائق الخروج من السوق المصرفي جلها تنظيمية و منخفضة، إلا أن عمليات التصفية قد تطول حسب عدد المتعاملين مع المصرف محل التصفية.

بالرغم من أن العوائق القانونية و التنظيمية (المؤسسية) تمثل أهم عوائق الدخول للسوق المصرفي في الجزائر، إلا أنها لم تكن فعالة لمنع الدخول و ما يؤكد ذلك وجود عدد كبير من المصارف الناشطة في السوق المصرفي الجزائري و هي 37 مصرف و مؤسسة مالية (2016). و في ظل تراجع أهمية و فعالية العوائق المؤسسية في ردع الدخول و بروز أهمية العوائق الاقتصادية التي تتعلق بارتفاع التكاليف كسبب لإعاقة الدخول، يمكن القول أن سبب وجود عوائق اقتصادية في السوق المصرفي في الجزائر هو وجود منافسة خاصة بين المصارف الأجنبية التي بقيت لها حصة سوقية ضعيفة (أقل من 20%) و ليس إحتكار السوق.

4.2- دراسة و تحليل تمييز و تنوع المنتجات في السوق المصرفي في الجزائر

أصبحت المنافسة الحالية تقوم على تمييز و تنوع المنتجات و الخدمات كبديل للمنافسة السعرية بين المصارف من جهة و عائق لدخول بنوك جديدة من جهة أخرى، لذلك يخصص للقطاع المصرفي في الدول المتقدمة جزء معتبر من رقم الأعمال للبحث و التطوير و الدعاية لمواكبة تطورات الزبائن و للاستحواذ على حصص إضافية من السوق و لتعزيز تموقعهم فيه، و في الجزائر تنحسر الخدمات التي تقدمها المصارف في الخدمات التقليدية و عدم تنوع المنتجات المصرفية المعروضة على الزبائن و تقاربها عند مختلف المصارف خاصة المصارف العمومية، بإستثناء المصارف الأجنبية التي تميزت في بعض النواحي كجودتها، و طريقة أدائها و السرعة في الحصول عليها، بالإضافة إلى خصائص الموظف الذي يقدمها و موقع المصرف أو الفرع الذي تقدم به.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل محددات هيكل السوق المصرفي السائد في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2008/2016 للحكم على طبيعة هذا الهيكل، و توصلنا إلى أن معظم المحددات تدل على أن السوق المصرفي في الجزائر يميل إلى المنافسة الإحتكارية أكثر من ميله لإحتكار القلة و هذا ما ينفي صحة الفرضية الرئيسة للدراسة، وذلك للأسباب التالية:

- من حيث محدد تركيز السوق: السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 يميل إلى إحتكار القلة، و هذا ما أوضحتته نتائج المقاييس المستخدمة لتحديد التركيز، و بالتالي صحة الفرضية الفرعية الأولى للدراسة؛ إلا أن سيطرة المصارف العمومية على أكبر الحصص السوقية كان لأسباب عديدة أهمها الإشراف على أهم القطاعات المولدة للثروة في الاقتصاد الوطني، قدمها، سمعتها، ثقة و ولاء العملاء لهذه المصارف... و لم يكن سلوك هذه المصارف تواطئاً إحتكاريًا، فأسعار بعض المنتجات تحدد من قبل المصرف المركزي، و ليس للمصارف أي قدرة على تحديدها في السوق و هي السمة المميزة للأسواق التي تميل للمنافسة و ليس الإحتكار.

- من حيث محدد عوائق الدخول: السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 يميل إلى المنافسة الإحتكارية، أثبتت التحليلات إلى وجود عوائق دخول إلى السوق المصرفي في الجزائر خاصة ما تعلق بالعوائق القانونية والتنظيمية (التي توحي بوجود إحتكار) إلا أن هذا لم يمنع من دخول مصارف أجنبية إلى السوق و ما يثبت ذلك وجود عدد كبير للمؤسسات الناشطة في السوق المصرفي في الجزائر المقدرة بـ 37 مصرف و مؤسسة مالية، بالإضافة إلى وجود عوائق إقتصادية التي سببها وجود منافسة في السوق (خاصة بين المصارف الأجنبية) و ليس الإحتكار، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة في شقها الأول و ينفى في الشق الثاني.

- من حيث محدد تمييز و تنوع المنتجات: السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 يميل إلى المنافسة الإحتكارية؛ فالمنتجات المعروضة في السوق المصرفي في الجزائر تمتاز بالتجانس و عدم التنوع خاصة بين المصارف العمومية، و هذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

المراجع المستعملة:

- بلخرمة أحمد سعيد ، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر و التوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، 1994.
- بن الطاهر علي، هيكل السوق و ربحية القطاع - دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري -، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/ 2011.
- بوسنة محمد رضا، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة و الأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2016.
- عطوي سميرة و بوسنة محمد رضا، تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر بإستخدام نموذج ال SCP ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية بعنوان: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، الجزائر، 23/22 نوفمبر 2011.
- كلارك روجر ، اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994.
- Ababacar, Paradigme SCP, théorie évolutionniste et management Mbengue stratégique: données ancienne,résultat nouveaux, XIV ème conférence Internationale de management stratégique, pays de la Loire, Angers, 2005.
- Abbes Hamza Raoudha, Validation Panzar-Rosse Model in deterring the structural characteristics Tunisian banking industry, journal of Economics and International,vol.3(5),May 2011.
- Ali Chkir and Amira Hakim, Market structure and concentration in islamic and conventional banking , international journal of financial services management, January 2014,7(3/4):246.
- Angelier Jean Pierre, Economie industrielle élément de méthode, Office publications universitaires, Alger, 1993.
- Barthwal R.R., Industrial economics: An introductory text book, 2nd edition, New Age International publisher, New delhi, India, 2004.
- Bikker Jacob A. and Katharina Haaf, Measures of competition and concentration in the Banking Industry, a review of the literature,Economic and Financial modeling, Vol 9, N° 2, ,Summer 2002.

- Bikker Jacob A., Laura Spierdijk, Paul Finnie, Misspecification of the Panzar-Rosse Model: Assessing Competition in the banking industry, Working paper No.114/2006, September 2006, De Nederlandsche Bank NV, Amsterdam, the Netherlands.
- Chapelle Karine, Economie industrielle, Dy NA SUP économie vuibert, Paris, France, 2008.
- Chevalier Jean-Marie, Industrie, Encyclopédie économique.
- Heggstad.A, Market structure, risk and profitability in commercial banking, Journal of Finance, N°4:1977.
- Hichem Hamza and Safa Kachtouli, Competitive conditions and market power of islamic and conventional commercial banks, journal of Islamic Accounting and business research, Vol.5No 1, 2014.
- Jaeguemin Alexis, Economie Industrielle Erropéenne-structures de marché et stratégies d'entreprise, Seconde édition, Paris, France, 1979.
- Lipczynski Joel, Wilson John, Goddared John, Industrial organization – competition –strategy and policy, 4eme edition , pearson Education, France, 2013.
- Memic'Deni, Banking competition and Efficiency empirical analysis on the Bosnia and Herzegovina using Panzar-Rosse Model, Business systems Research, Vol.6 No.1/ March 2015.
- Moreau Francois, le paradigme Structure-Comportement-Performance, Dynamique industrielles et stratégies concurrentielles, Conservatoire National des Arts et Métiers, Séance n°6.
- Mostak Ahamed, Market structure and performance of bangladesh banking industry : A panel data analysis, Bangladesh development studies, vol xxxv, September 2012, No .3.
- Tabner Isaac T., A review of concentration, Diversity or entropy Metrics in economics, Finance, Ecology and communication Science, international journal of interdisciplinary social sciences, Volume 2, Issue 4, April 2007.